استطلاع حول اجور عمال المناطق المحتلة في المؤسسات المحلية والاسرائيلية

الاسرة العمالية تعاني من عجز شهري حده الأدنى ستين ديناراً

تقرير — حسين فرح الطويل

نظرا لتفاقم الازمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية ، والاعباء الثقيلة الملقاة على كاهل الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة، التي يشكل مجموع افراد اسرها اكثر من ثلثي سكان الضفة والقطاع (٢٥٠ الف عامل يعيلون اكثر من مليون انسان) . فقد اجرت "الطليعة" لقاءات عديدة حول قضية الإجور ، باعتبارها احد ابرز وجوه معاناة العمال .

يتحدث في هذه اللقاءات العاملون في الورش والمصانع المحلية والاسرائيلية والنقابيون ورئيس الغرفة التجارية — الصناعية لمنطقة رام الله والبيره ، ورئيس دائرة الاقتصاد في جامعة بيرزيت ونقيب المحامين الاسبق وقد توصلت "الطليعة" من لقاءاتها الى استنتاجات عامة ، مشتركة ، يمكن تلخيصها في ان قيمة اجور العمال غير الحرفيين تتراوح ما بين ٦٠ — ٩٠ دينارا شهريا ، فيما تحتاج الاسرة العمالية المكونة من ٥ افراد لتغطية نفقاتها مبلغا يتراوح بين ١٥١٫٥ — ٢١١٫٥ دينارا ، كما بينت دراسة خاصة اجراها الدكتور سمير حزبون ، رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة بيرزيت ، "موزعة على سبعة مجالات صرف اساسية لا يمكن الاستغناء عن اي منها مطلقا ، وهي التالية مقدرة بالدينار . (م.كهرباء ٥ ، مياه ٥ ، غاز ٢٫٥٠ ، كاز ١٠، م.مدارس ٣٠ لثلاث اطفال ، وم.مواد غذائية ١٠٠ دينار) يضاف اليها مبلغ يتراوح بين ٢٠ — ٦٠ دينارا للاسرة التي تدفع اجرة بيت دون احتساب الاعباء الاضافية التي فرضتها الضربة الاقتصادية الاخيرة ، او مصاريف المواصلات ، التي هي غالبا على نفقة العامل .

ويضيف د. حزبون : " وفي الغالب يشتغل عامل واحد من الاسرة التي يبلغ معدل افرادها سبعة ، ولكن لو افترضنا في مثالنا ان عائلة ما محظوظة تماما ، اي ان الاب والام عاملان ، ولا يعانيان من البطالة او البطالة الجزئية ، وان معدل الدخل الشهري لكل منهما ٩٠ دينارا اي ان مجموع دخلهما الشهري ١٨٠ دينارا . نستنتج ان الاسرة العمالية في وضعها "الافضل" ، تظل مديونة بمبلغ ٣١٫٥٠ دينارا شهريا . تضاف اليها تكاليف معيشية اخرى كالمان ملابس وتكاليف علاج ومصاريف مواسم واعياد ومناسبات ومصاريف اجتماعية متعددة" . قدر العمال قيمة حدها الادنى بـ ٣٠ دينارا في الشهر كمعدل عام . واكدوا ان هذه الاسرة تعاني عجزا شهريا لا تقل قيمته عن ٦١٫٥٠ دينارا .

ولنعد لنتائج استطلاعنا ، ونرى ان الغالبية الساحقة من الاسر العمالية تعاني من عجز شهري في ميزانياتها معدله ٧٦٫٥ دينارا لكل منها ، اذ تتراوح قيمته ما بين ٦١٫٥٠ دينارا لذات الوضع "الافضل" و ٩١٫٥ دينارا لذات المعيل الوحيد ، الذي لا يتقاضى اكثر من ٦٠ دينارا شهريا على مدار العام . مفترضين انه لا يدفع ايجار بيت ، لانه يسكن في قريته او في المخيم او لسبب اخر .

نماذج تتحدث عن نفسها

ولتجسيد الصورةنقدم نماذج من معاناة العمال في مجال الاجور ، كما عرضوها بانفسهم :

عامل من البيرة (اسمه محفوظ لدينا بناء على رغبته) يقول : " اعمل في احد مصانع الادوية ، واجرتي الشهرية ٦٥ دينارا ، وعائلتي مكونة من ٧ افراد ، اسدد العجز في ميزانيتها من راتب والدي ، الذي يعمل في الاردن ، وعمره الان ٧٠ سنة" .

النقابي نضال يوسف البرغوثي :

عضو الهيئة الادارية لنقابة عمال الخدمات الصحية وصناعة الادوية لمنطقة رام الله والبيره يقول : " ان معدل اجور العاملين في مصانع الادوية تتراوح ما بين ٦٠ دينارا شهريا للعمال العاديين و ٨٠ دينارا شهريا للعمال الفنيين " .

ويقول العاملان محمد البغدادي وخالد الرمحي : من المطبعة المركزية في البيرة : " تتراوح اجور عمال المطابع ما بين ٥٥ دينارا شهريا للعمال العاديين و ١١٥ دينارا للعمال الفنيين " .

العامل سلامة ابراهيم (٢٥ سنة) من بيتونيا ، يقول : "اعمل في مخيطة الشيخ بالبيره ، وقيمة اجرتي الشهرية ٦٥ دينارا ، وعائلتي مكونة من ٤ افراد استلف راتبي دائما . ويساعدني والدي في تغطية مصاريف الاسرة من عمله الموسمي في حراثة الارض للفلاحين " .

النقابي خالد عبد المجيد :

عضو الهيئة الادارية لنقابة عمال البناء والمؤسسات العامة لمنطقة رام الله والبيرة ويعمل في مشغل خياطة يقول : " ان معظم العاملين في مشاغل الخياطة من الاناث . اللواتي تتراوح قيمة اجورهن الشهرية ما بين ٥٥ دينارا للعاديات و ٧٥ دينارا للفنيات ، واما الفنيون الشباب فيتقاضون مبلغ ٩٠ دينارا شهريا لكل منهم . وبالنسبة لي شخصيا فانني اسدد العجز في ميزانية اسرتي من ناتج زيت الزيتون ، اضافة الى انني لا ادفع ايجار مسكن " .

العامل فاروق سلامة ، من المزرعة الشرقية ، عامل بناء ، يقول :

"تتمثل معاناة عمال البناء في انهم يعملون بالمياومة ، بمعنى أن يوم العطلة الاسبوعية غير مدفوع الاجر ، اضافة الى عدم توفر الحد الادنى من الحقوق التي يتضمنها قانون العمل وان مجموع ايام العمل السنوية لا تزيد عن ٦ اشهر في الظروف العادية نتيجة لتوقف العمل نسبيا في فصل الشتاء ، والانتقال الى ورش جديدة ومدى توفر المواد وغيرها . وفي المحصلة فان المعدل الشهري لاعلى الاجور للعمال العاديين على مدار العام لا يتجاوز الـ ٧٥ دينارا و ١٢٠ دينارا للعمال الفنيين ، لذلك فان عاملا واحدا لا يستطيع القيام بمسؤوليات اسرته ، وان كل عائلة تحتاج الى معيلين او ثلاثة حسب عدد افراد الاسرة .

العامل عبد الرزاق العبد عبد الرازق من عارورة : "اعمل في مصنع "طميرة لانتاج بويا الدهان ، في "بيتي" جنوب الرملة ، المجموع الكلي لاجرتي الشهرية يصل الى ٣٢٤ شيكل جديد . وانني احتاج الى ضعفها ، لافكر — مجرد التفكير — في الزواج وفتح بيت جديد" .

الاطفال هم الضحايا

العامل "ابو جابر" من سكان مخيم الجلزون (الاسم الكامل والعنوان محفوظان لدينا بناء على رغبته) يعمل في احد المصانع في اللد ، يقول : " معدل اجور العمال العرب في موقع عملي ١٦ شيكل جديد يوميا . ولا يتقاضون اجرة يوم العطلة الاسبوعية ، واما انا ، ونظرا لاقدميتي فانني اتقاضى ١٩ شيكل جديد يوميا وبلغت قيمة اجرتي الاسمية ٦٨٥ شيكل جديد في الشهر ، يخصم منها ٢٦٠ شيكل جديد ، او ما نسبته ٣٧ بالمئة من الراتب ، بسبب ٦ انواع من الخصومات التي لا استفيد منها وهي (تامين صحي ، تامين وطني ، رسم تنظيم ، تامين اجتماعي ، ضريبة دخل ، اضافات خاضعة لضريبة الدخل بحيث اقبض مبلغ ٤٢٥ شيكل جديد شهريا .

ويقول العامل "ابو جابر" : "ان هذا المبلغ لا يكفي عائلتي المكونة من ٦ افراد ، لمدة تزيد عن ثلاثة اسابيع في الشهر ، لتبقى على قيد الحياة (رغم انني لا ادفع اجرة بيت) بمعنى انني احتاج الى مبلغ لا يقل عن ١٥٠ شيكل جديد اضافي شهريا التي اوفرها باستدانة المواد الغذائية الاساسية من اصحاب الدكاكين . ومع انخفاض القيمة الشرائية لاجرتي باستمرار ، فانني اضطر دائما الى مزيد من شد الاحزمة على البطون ، وهذا ينعكس فيما ينعكس على الكساء والعلاج وغيرهما " .

ويلاحظ العامل "ابو جابر" ، ظاهرة اخراج الاطفال من المدارس ، ليساعدوا في اعالة اسرهم ويقول "كيف استطيع ارسال ابنائي لاستكمال تحصيلهم العلمي ، في الوقت الذي لا استطيع ان اطعمهم الخبز؟!"

ويضيف : " يوجد اولاد يساعدون عائلاتهم ، ليس الذين يخرجون من المدارس او في ايام العطل الصيفية فقط ، وانما يعملون بعد ظهر اليوم الدراسي في مسح الاحذية وبيع الترمس والعتالة في الحسبة" وهذا ما اكده الحدث عادل يوسف صافي ، عمره ١٥ سنة، ويسكن مخيم الامعري الذي التقينا به خلال عمله في انزال سيارة خضار في سوق خضار البيرة /رام الله الرئيسي ، خرج من المدرسة قبل سنة ونصف ، من الصف السادس الابتدائي ، تحت ضغط الحاجة الاقتصادية ليساعد والده ، عامل البناء العادي ، الذي يعمل في اسرائيل

النقابي عادل غانم :

نطالب بتحديد حد ادنى للاجور

المحامي جريس الخوري :

ليتم توقيع عقود عمل جماعية

ابراهيم الفار:

رئيس الغرفة التجارية برام الله

يجب ان يتم تعديل اجور العمال

د. سمير حزبون :

تحتاج الاسرة ١٥١٫٥ — ٢١١٫٥ دينار كحد ادنى

القانون يلزم بتحديد حد ادنى للاجور

وحول الراى القانوني في وضع حد ادنى للاجور يتناسب ومستوى المعيشة قال الاستاذ جريس الخوري ، نقيب المحامين الاسبق : " من الثابت ان حكم المادة ٢٤ من قانون العمل ، لم يطبق لغاية الان ، بدليل ان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، لم يبادر قط الى ممارسة صلاحياته بموجب المادة المذكورة . في ظل هذا الوضع ، لعله يكون مناسبا ، ان يبادر الاخوة العمال اعضاء الاتحاد العام لنقابات العمال الى تقديم مذكرة الى دائرة العمل ، لتمارس الصلاحيات المخولة اليها في المادة ٢٤ . من اجل ان تنتهي الى تحديد الحد الادنى للاجور ، كما يقترحه الاتحاد العام . ولربما كان من المناسب ، ان يعمل المعنيون من العمال وارباب العمل ، على توقيع اتفاق عمل جماعي يؤمن الحد الادنى لاجور العمال . وذلك كاجراء مؤقت ريثما يتم تحديد الحد الادنى للاجور اوكاجراء دائم يكون بديلا ، نوعاما ، لتحديد الحد الادنى المشار اليه .

اتحاد الغرف التجارية والصناعية

وقد عبر السيد ابراهيم خليل الفار ، رئيس الغرفة التجارية والصناعية لمنطقة رام الله والبيره وعضو هيئة مكتب اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في الضفة والقطاع ، عن شعور بالمسؤولية عندما التقى "بالطليعة" وقال :

"اناشد اصحاب وادارات المؤسسات الاقتصادية ، ان تعمل على تعديل اجور ورواتب عمالنا ، للحد من تفشي الامراض الاجتماعية ، ولئلا نضطر ، مستقبلا ، لاستيراد الايدي العاملة من الخارج . بعدما يضطر عمالنا للهجرة من وطنهم، تحت ضغط الحاجة المعيشية العامة "واضاف عضو الاتحاد : " انني على استعداد لبحث الموضوع في هيئة مكتب الاتحاد ، التي امل ان تصدر كتابا مناشدة الى المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية لتعديل الاجور والرواتب ، عندما يصلني كتاب بهذا المعنى من اتحاد نقابات العمال ".

بالوحدة تنتزع الحقوق

ثم عدنا الى النقابيين وفي مقدمتهم عادل غانم، الامين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة ، الذي وجه نداءنا الى العمال لتعزيز وحدتهم الميدانية في مواقع عملهم ، المحلية والاسرائيلية وانتخاب لجانهم العمالية . ومتابعة نشاطاتها ، واقامة اوثق الصلات مع اللجان المشيلة . وصولا الى وحدتها العضوية في اطار النقابات والاتحاد العام ، الذي سيكون مؤهلا لقيادة نضالاتهم وانجاز مطالبهم العادلة ، لانه بالوحدة تنتزع الحقوق .

وطالب الامين العام بزيادة الرواتب بنسبة ٥٠ بالمئة لتتناسب وحد الكفاف . كما طالب بوضع حد ادنى للاجور ، لا تقل قيمته عن ١٢٦٫٥ دينارا شهريا للعاملين في الورش والمؤسسات الاقتصادية المحلية واشار الى مواقف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة المبدئية في المستدورت الاسرائيلي، من اجل مساواة اجور العمال العرب باجور غيرهم ومن اجل وضع حد ادنى للاجور قيمته ٦٦٠ شيكل جديد شهريا زائدا التعويضات عن الضربة الاقتصادية الاخيرة .

في الميدان

نعم لوضع حد أدنى للأجور

اجمع العمال ، النقابيون ، المهنيون ، الباحثون الاقتصاديون ،والقانونيون على ضرورة وضع حد ادنى للاجور . الامر الذى تفهمه ممثلو ارباب العمل . هذا ما توصلت "الطليعة" اليه من استطلاعها حول قضية الاجور المنشور في هذا العدد (او الصفحة) .

واكثر من ذلك فقدحدده النقابيون بـ١٢٦٫٥ دينار شهريا، بحيث لا يقل عنه لعمال ورش البناء وارباب العمل الحرفيين ومن في حكمهم ، وذلك على مدار العام .

ويبقى السؤال كيف يتم انجاز ذلك ،في ظروفنا الحاضرة، بكل تعقيداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ وفي الحالة الراهنة التي تعيشها الحركة النقابية العمالية والاطر الجماهيرية ؟

ونجد الجواب عند الامين العام لاتحاد نقابات العمال الذى يؤكد على مبدا اساسي، "بالوحدة تنتزع الحقوق" ، وعند نقيب المحامين الاسبق الذى يدعو جماهير شعبنا ممثلين بالعاملين وارباب العمل الى تفعيل نص المادة ٢٤ من قانون العمل ، بتوقيع اتفاق عمل جماعي بين اتحاد النقابات واتحاد الغرف التجارية والصناعية .

كما اثبت رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة بيرزيت ، نتيجة لابحاثه ودراساته ان زيادة الاجور ووضع حد ادنى لها، ترفع القوة الشرائية للمواطنين مما يزيد في الطلب على السلع المحلية . ويعود بارباح جديدة على المؤسسات الاقتصادية، وتقوى مواقعها في السوق وقدرتها على المنافسة . علما انه باستطاعة هذه المؤسسات ، حاليا، زيادة الاجور نسبة تسد العجز في ميزانية الحد الادنى للاسرة العمالية، لان معدل ارباحها العام حوالي ٥٠ بالمئة سنويا.

وفي هذا الاطار، يلاقي تصريح عضو اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية في الضفة والقطاع، صدى ايجابيا في اواسط العمال والنقابيين ، عندما ناشد زملاءه تعديل اجور ورواتب العمال ، للحد من تفشي الامراض الاجتماعية، وهجرة الايدي العاملة.

وبعد ، فان العمال يأملون ان تستمر الجهود التي بدأت، مؤخرا، لتصفر عن الحد من ظاهرة اخراج الاطفال من المدارس ومثلث المعاناة، الفقر والجهل والمرض، كما يتطلعون الى صلابة وحدتهم الميدانية وتفعيل او انتخاب لجانهم العمالية واقامة اوثق علاقات التضامن والتنسيق بينها .وصولا الى وحدتها في اطار النقابات الفاعلة والاتحاد العام، الذي يستطيع اقامة اوثق علاقات التعاون والتنسيق والعمل المشترك مع النقابات المهنية والغرف التجارية الصناعية والزراعية والجامعات ومراكز البحث العلمي فيها . وذلك كخطوات على الطريق الطويل ، طريق الاستقلال الوطني والتقدم الاقتصادي والانعتاق الاجتماعي .

— حسين فرح الطويل —